LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/05/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* تذكير:

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

CNDH dans la presse nationale

المجلس في الصحافة الوطنية

المغرب/جهات/مجتمع
تدشين مشاريع منجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي بفكيك

فكيك/ 20 مايو 2012/ ومع/

أشرف السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس السبت بمدينة فكيك، على تدشين مجموعة من المشاريع المنجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي بالمدينة.

ويتعلق الأمر بتدشين مركز بلقاسم وازان لحفظ الذاكرة بغلاف مالي يناهز 550 ألف درهم (حامل المشروع جمعية النهضة بفكيك)، ومشروع وحدة إنتاج الكسكس بأزيد من 350 ألف درهم (جمعية المرأة للتضامن والتنمية)، وحديقة الحي الإداري بغلاف مالي يناهز 610ألف درهم (شبكة شباب فكيك)، ومشروع دعم الأنشطة المدرة للدخل في المجال السياحي بغلاف مالي يقدر ب440 ألف درهم (جمعية لوداغير للتنمية والتعاون)، وفضاء للنساء والأطفال والشباب بحي بغداد بأزيد من 320 ألف درهم (ودادية سكان حي بغداد .(

وتهم هذه المشاريع الحفظ الإيجابي للذاكرة، وتقوية قدرات الفاعلين المحليين، والمشاريع المدرة للدخل، والنهوض بحقوق المرأة والطفل، والحفاظ على البيئة، وهي أبرز المحاور الإستراتيجية التي يدور حولها برنامج جبر الضرر الجماعي.

وسطرت التنسيقية المحلية بمدينة فكيك مخططا شاملا تمكنت من تنفيذ جل المقترحات الواردة فيه، فمنذ انطلاق البرنامج تم تمويل 12 مشروعا بغلاف مالي يناهز 5 ملايين درهم، وذلك بشراكة مع مفوضية الاتحاد الأوروبي ووكالة تنمية الأقاليم الشرقية وصندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء، ومديرية محاربة الأمية.

ويسعى برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي يحظى بدعم الاتحاد الأوروبي وعدد من الشركاء الحكوميين والمؤسساتيين والمنظمات الدولية، إلى إنجاز مجموعة من المشاريع تهدف إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية والحفظ الإيجابي للذاكرة كما تهدف أيضا إلى ترسيخ الحكامة المحلية عبر دعم وتقوية قدرات الفاعلين المحليين.

وأكد السيد إدريس اليزمي، بالمناسبة، أن المجلس الوطني لحقوق الانسان شرع في متابعة تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية من خلال اعتماد منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة بها.

ج/ف ع/ط ك

ط أ

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحل بفجيج.

-وصول الضيوف و الجلسة الافتتاحية:

حل السيد إدريس اليلزامي،رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعوة من رئيس جمعية النهضة ،و دلك من اجل تدشين بعض المشاريع التي انجزت في اطار جبر الضرر الجماعي التي استفادت منها مدينة فجيج كباقي المناطق التي عانت من ويلات سنوات الرصاص.

وعند وصول السيد الرئيس و مرافقيه،وجد في استقباله مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الممتدة من 1961 إلى 1984 و عائلاتهم و كدا مجموعة من المناضلين و المناضلات و فعاليات المجتمع المدني و نائب رئيس المجلس البلدي .

و بعد السلام على الحاضرين، تشرفت الجمعية بإقامة حفل شاي على شرف الحاضرين. و بعد دلك التحق الجميع بالقاعة الكبرى-قاعة حمودودو- التي شهدت بلامس القريب جلسات الاستماع العمومية التي نظمت من طرف هيئة الإنصاف و المصالحة لفائدة ضحايا سنوات الرصاص .

و في بداية اللقاء،تناول الكلمة رئيس الجلسة(لاركو) الذي رحب بالجميع و ترحم على الشهداء مذكرا ببعض المحطات التي اعتبرها مهمة و جديرة بتذكيرها.و بعده مباشرة تدخل السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي لازال يتذكر و باعتزاز و فخر حضوره جلسات الاستماع و كدا اللقاءات التي كانت تتمحور حول جبر الضرر و عدم تكرار ما جرى.

كما تدخل السيد رئيس جمعية النهضة الذي شكر البيد اليازمي و رحب به و بكل الضيوف و الحاضرين.و في سياق كلمته، قدم السيد الرئيس المشروع الذي تتبناه الجمعية مع شركائها حيث تمت اقامة مركز لحفظ الذاكرة يحتوي على خزانة لحفظ ما كتب و ما أنجز حول سنوات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بفجيج ،و يتوسط البناية نصب تذكاري يحمل اسماي ما يفوق 200ضحية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بفجيج....

ثم بعد دلك تناول الكلمة السيد مصطفى لالي الذي عبر عن خيبة امله من جراء ما عانت به البلدة و ما تعاني به حتى يومنا هدا من تهميش و إقصاء...

و تدخل بعد دلك ممثل صندوق الإيداع و التدبير الذي نوه بالعمل الجمعوي في البلدة و حث الجميع على ضمان استمرارية المشاريع التي أنجزت...الشيء الذي أكد عليه ممثل و كالة الجهة الشرقية الدب أبدى استعداده للانخراط في المشاريع المستقبلية.

و في آخر الجلسة الافتتاحية، اقترح السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان التحضير ليوم دراسي حول ما يمكن فعله في إطار جبر الضرر الجماعي بفجيج.

تدشين المشاريع.

1- مركز بلقاسم وزان لحفظ الذاكرة.النهضة.

2-روض الأطفال.بحي بغداد

3-الحديقة بالحي الإداري.

4-مركز للإيواء .الوداغير.

لقاء تواصلي:

و في المساء، تم لقاء تواصلي مع السيد اليازمي الذي أجاب على مجموعة من التساؤلات التي طرحها الضحايا او عائلاتهم كما تسلم السيد الرئيس مجموعة من الملفات التي سوف يطلع عليها .

عبد الرحمان بالرحمو

اليزمي يترأس بفكيك تدشين مشاريع منجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي

أشرف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس السبت بمدينة فكيك، على تدشين مجموعة من المشاريع المنجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي بالمدينة.

ويتعلق الأمر بتدشين مركز بلقاسم وازان لحفظ الذاكرة بغلاف مالي يناهز 550 ألف درهم (حامل المشروع جمعية النهضة بفكيك)، ومشروع وحدة إنتاج الكسكس بأزيد من 350 ألف درهم (جمعية المرأة للتضامن والتنمية)، وحديقة الحي الإداري بغلاف مالي يناهز 610 ألف درهم (شبكة شباب فكيك)، ومشروع دعم الأنشطة المدرة للدخل في المجال السياحي بغلاف مالي يقدر ب440 ألف درهم (جمعية لوداغير للتنمية والتعاون)، وفضاء للنساء والأطفال والشباب بحي بغداد بأزيد من 320 ألف درهم (ودادية سكان حي بغداد).

وتهم هذه المشاريع الحفظ الإيجابي للذاكرة، وتقوية قدرات الفاعلين المحليين، والمشاريع المدرة للدخل، والنهوض بحقوق المرأة والطفل، والحفاظ على البيئة، وهي أبرز المحاور الإستراتيجية التي يدور حولها برنامج جبر الضرر الجماعي. وسطرت التنسيقية المحلية بمدينة فكيك مخططا شاملا تمكنت من تنفيذ جل المقترحات الواردة فيه، فمنذ انطلاق البرنامج تم تمويل 12 مشروعا بغلاف مالي يناهز 5 ملايين درهم، وذلك بشراكة مع مفوضية الاتحاد الأوروبي ووكالة تنمية الأقاليم الشرقية وصندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء، ومديرية محاربة الأمية.

ويسعى برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي يحظى بدعم الاتحاد الأوروبي وعدد من الشركاء الحكوميين والمؤسساتيين والمنظمات الدولية، إلى إنجاز مجموعة من المشاريع تهدف إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية والحفظ الإيجابي للذاكرة كما تهدف أيضا إلى ترسيخ الحكامة المحلية عبر دعم وتقوية قدرات الفاعلين المحليين.

وأكد إدريس اليزمي، بالمناسبة، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان شرع في متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية من خلال اعتماد منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة بها.

RÉPARATION COMMUNAUTAIRE
Inauguration de projets à Figuig

Dans le cadre de son programme d'appui aux actions de réparation en faveur des régions touchées par les violations des droits de l'Homme, le Centre national des droits de l'Homme (CNDH) a inauguré plusieurs projets, ce samedi à Figuig. Deux parmi ces derniers concernent la valorisation des produits de terroir dans la province et l'appui aux actions touristiques génératrices de revenus à Figuig.

المغرب/جهات/حقوق الإنسان
اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال–خريبكة تعقد غدا السبت دورتها الثانية

الرباط/18 مايو 2012/ومع/ تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال – خريبكة، غدا السبت، دورتها العادية الثانية

وحسب بلاغ للجنة، التي تشمل أقاليم ميدلت وخنيفرة وبني ملال وأزيلال والفقيه بن صالح وخريبكة، فإن جدول أعمال هذه الدورة، التي سيحتضنها ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا نادي الفروسية ببني ملال، يتضمن جملة من النقط تهم، أساسا، المصادقة على برنامج العمل السنوي للجنة، وتشكيل بعض اللجان الفرعية التي ستشتغل على بعض الملفات الخاصة، بالإضافة إلى تقييم عمل اللجنة الجهوية لفترة ما بين الدورتين.

وأضاف البلاغ أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال – خريبكة تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة .ب/شه

دك

Tanger

Session de formation en faveur de la Commission régionale des droits de l'Homme

Les membres de la Commission régionale des droits de l'Homme de Tanger bénéficient, samedi et dimanche, d'une formation sur les techniques de visite des lieux de détention, l'observation et l'enquête.

Cette session de formation, qui a pour but le renforcement des capacités des membres de la commission, est encadrée par M. Mohamed Sabri, président de la section de protection au sein du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), et Mme Jamila Siouri, membre du CNDH et rapporteuse du groupe de travail chargé de l'identification des violations des droits de l'Homme, précise un communiqué de la commission. L'atelier est inscrit dans le cadre du programme de la deuxième séance de la première session de la commission, qui sera consacrée à l'examen et l'approbation du plan d'action de la commission. La commission régionale des droits de l'Homme de Tanger avait tenu, le 1er avril dernier, sa première réunion ordinaire, qui a été marquée par la présentation du dahir portant création du CNDH, d'un exposé sur le plan d'action national dans le domaine de la démocratie et des droits de l'Homme et sur la plateforme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme. Au cours de cette première réunion, des groupes de travail ont été créés dans les domaines de la protection, de la promotion de la culture des droits de l'Homme et de l'enrichissement de la réflexion et du dialogue sur la démocratie et des droits de l'Homme, en plus de la présentation des axes principaux de l'action de la commission pour 2012.

Les commissions régionales du CNDH ont pour mission d'assurer le suivi, l'observation et le contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau des régions. Elles reçoivent, à cet effet, les plaintes concernant des violations présumées des droits humains et s'attèlent à la mise en œuvre des programmes du CNDH en collaboration avec l'ensemble des acteurs concernés dans la région.

لجنة حقوقية تحل بالسجن المحلي بأيت ملول

ايت ملول
سعيد بلقاس

حل يوم الأربعاء الماضي بالسجن المحلي أيت ملول أعضاء اللجنة الجهوية الحقوقية بأكادير التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكشفت مصادر من داخل السجن في هذا الصدد لـ«المساء» أن اللجنة المذكورة اطلعت على أوضاع بعض السجناء المضربين عن الطعام، وكذا الوقوف على بعض حالات بعض السجناء الذين أقدموا على محاولات انتحار فاشلة في أوقات سابقة، من ضمنهم سجين مصاب بداء الإيدز يوجد بحي الرحمة. وأفادت المصادر ذاتها أن النزلاء أبلغوا شكاياتهم الشفوية إلى أعضاء اللجنة، التي كانت منصبة كلها حول المعاملات اللاإنسانية التي يلاقونها من طرف بعض الموظفين النافذين داخل السجن المحلي من ضمنهم رئيس المعقل الذي ما فتئ يمارس تعسفاته ضد نزلاء المؤسسة السجنية، وهو ما حدا ببعضهم إلى الدخول في إضراب عن الطعام منذ نحو أسبوعين احتجاجهم على دوس كرامتهم.

وفي السياق ذاته، أكدت المصادر أن حملة تنقيلات واسعة إلى سجون أخرى بالمملكة شملت مجموعة من النزلاء باشرتها إدارة السجن، وهمت بالخصوص كل النزلاء الذين رفضوا الانصياع للقرارات التعسفية التي تصدر في حقهم، وهو الأمر الذي اعتبرته مصادرنا بمثابة انتقام من هاته الفئة من النزلاء.

واستغربت المصادر نفسها عدم استماع اللجنة المركزية التابعة للمندوبية السامية للسجون، التي حلت بداية الأسبوع الجاري بالسجن المحلي، والمكونة من مفتشين اثنين ورئيس قسم الترحيل، ورئيس قسم الموظفين، ورئيس قسم العمل الاجتماعي، إلى شكايات وتظلمات النزلاء عن قرب، خاصة بعدما أضحوا يعيشون أوضاعا مزرية منذ حلول رئيس المعقل خلال الآونة الأخيرة، حيث اكتفت اللجنة المذكورة فقط بخوض اجتماعات مع مسؤولي الإدارة.

قوات الأمن تفك اعتصام عوائل معتقلي «السلفية الجهادية»

أجهضت قوات الأمن محاولة الاعتصام المزمع تنفيذه من طرف عوائل معتقلي السلفية الجهادية والذي دعت إليه «اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين» ليلة الأحد 20 ماي الجاري أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد منعهم من الاعتصام أمام السجن المحلي بسلا.

وحسب بلاغ للجنة توصلت «التجديد» بنسخة منه، قامت عشرات من أفراد القوات المساعدة، و قوات التدخل السريع و قوات الأمن بزي رسمي، وآخرين بزي مدني بمباغتة المحتجين، وفض الاعتصام، وتعنيف المعتصمين مما اسفر عن إصابات وكسور في صفوف عدد من هؤلاء.

واستنكرت اللجنة منعها من الاعتصام السلمي، مستغربة في بيانها، من استعمال ما وصفته بـ» الأسلوب البائد» في التعاطي مع الاحتجاجات السلمية للمواطنين.

كسور وسب وشتم واعتقالات في تفكيك اعتصام وضمن الضحايا قيادي في العدالة والتنمية

الدولة تواصل العنف ضد الاحتجاجات السلمية

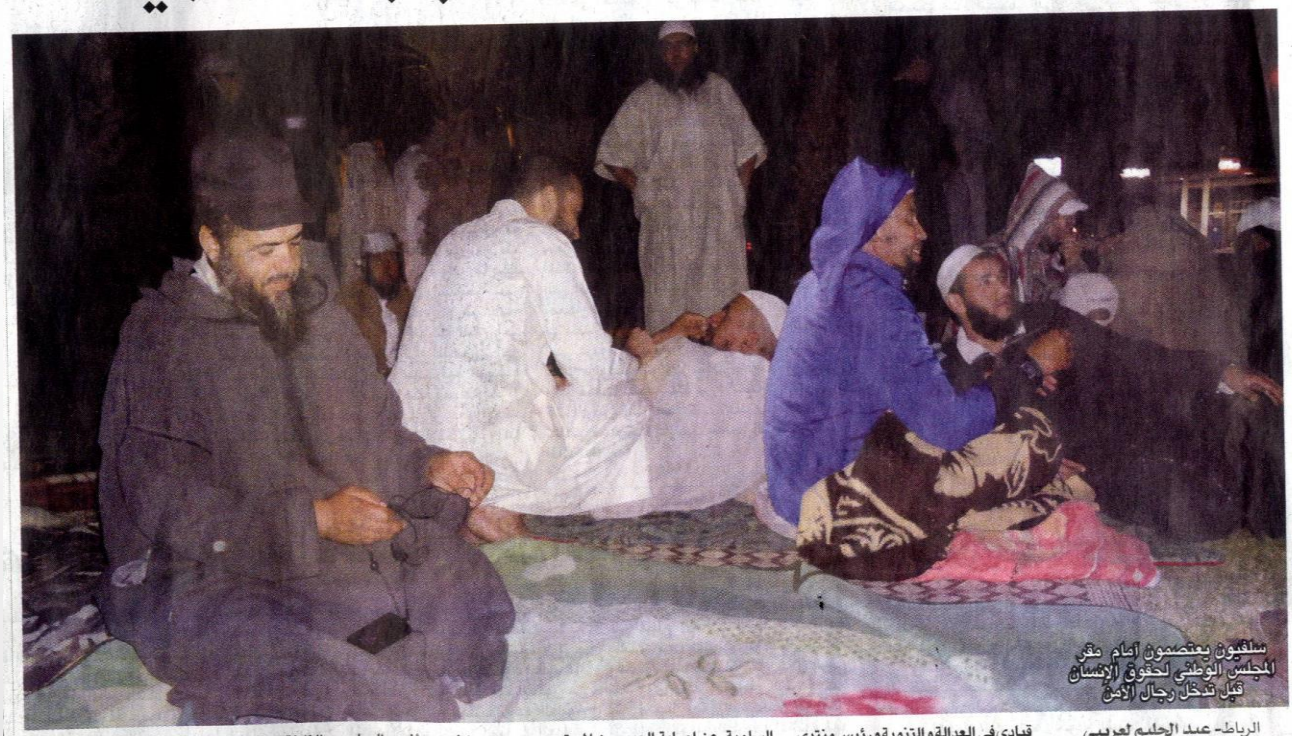

سلفيون يعتصمون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان قبل تدخل رجال الأمن

الرباط- عبد الحليم العريبي

في خطوة غير متوقعة، استخدمت قوات الأمن من جديد، ليلة أول أمس السبت، العنف ضد اعتصام سلمي كان يخوضه أعضاء اللجنة المشتركة للمعتقلين الإسلاميين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان احتجاجا على معاناة العديد من السجناء المضربين عن الطعام داخل السجون.

ولم يسلم من هذا التدخل العنيف قيادي في العدالة والتنمية ورئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان عبد العالي حامي الدين، الذي تم دفعه لإرغامه على مغادرة المكان قبل أن ينهال عليه رجال الأمن بالسب والشتم المهين للكرامة الإنسانية. وهو نفس الأمر الذي تعرض له زميله في المنتدى محمد حقيقي، فيما أسفر هذا التدخل، الذي يأتي بعد بضعة أيام فقط على تصريحات وعد فيها مصطفى الرميد، وزير العدل، بفتح تحقيق في شكاية حول العنف ضد الاحتجاجات السلمية، عن إصابة العديد من المحتجين بكسور واعتقال آخرين.

وأكد حقيقي، في تصريح لـ«المساء»، أنه تعرض رفقة حامي الدين إلى السب والشتم، وقال إن قوات الأمن فرقت بعنف المعتصمين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلا أنه أشار إلى أن حامي الدين لم يتعرض لإصابات جسدية عكس المحتجين الآخرين، الذين أصيبوا، حسب قوله، بكسور متفاوتة الخطورة بينما لايزال البحث جاريا عن آخرين.

وهو ما فسره أنس الحلوي، الناطق الرسمي باسم اللجنة المشتركة في اتصال بـ«المساء»، بكونهم يوجدون رهن التحقيق من قبل الأجهزة الأمنية.

وفي سياق متصل، أكد حقيقي أن قوات الأمن أشهرت «مسدسات» في وجه بعض المعتقلين الإسلاميين أثناء تفريقها للمعتصمين أمام بناية مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد المدير التنفيذي أن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان سيطلب، اليوم الاثنين، لقاء مع عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، فور عودته من إسبانيا، كما قرر المنتدى طلب عقد لقاء مع كل من مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لإثارة موضوع تعنيف قوات الأمن للمحتجين بطريقة سلمية «ما وقع لا ينسجم مع السياق الذي تمر منه البلاد وهذا مبرر لفضح سلوكات التعذيب، يقول المتحدث ذاته.

تتمة ص 4

الدولة تواصل العنف ضد الاحتجاجات السلمية

الرباط
عبد الحليم لعريبي
تتمة(ص01)

وكشف حقيقي أن أعضاء اللجنة المشتركة للمعتقلين الإسلاميين كانوا يرغبون في تنظيم وقفة احتجاجية أمام السجن المحلي بسلا، تزامنا مع وفاة السجين الجزائري أحمد بنميلود الذي أضرب عن الطعام أكثر من شهرين.

وأكد حقيقي أن قوات الأمن منعت المحتجين، الذين يضرب عدد من ذويهم عن الطعام داخل سجن سلا عن الطعام، من تنفيذ الوقفة، وتمت مطاردتهم حيث عادوا إلى الرباط، وقرروا خوض اعتصام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعلى الساعة الثانية عشرة ليلا حضرت قوات الأمن وقامت بطرد المعتصمين.

وفي سياق متصل، أكد الناطق الرسمي باسم اللجنة المشتركة للمعتقلين الإسلاميين، أن قوات الأمن استولت على مجموعة من الهواتف المحمولة وكاميرات وأحذية المعتصمين، مما أحدث رعبا في منتصف الليل، كما استعملت الحجارة وقامت بتكسير عدد من السيارات المحيطة بالقرب من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما حاولت لتلفيق التهم للمعتصمين.

يذكر أن اللجنة المشتركة للمعتقلين الإسلاميين، نفذت الخميس الماضي وقفة احتجاجية أمام وزارة العدل والحريات، للمطالبة بفتح تحقيق فيما وصفته بتدنيس «القرآن الكريم بكل من معتقل سلا ووجدة» كما حملت لافتات نارية ضد صمت المجلس العلمي الأعلى.

قوات الأمن تفك اعتصام السلفيين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمسدسات والهراوات!

تدخلت قوات الأمن فجر اليوم بالقوة لفك اعتصام للسلفيين الذي كانت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين قد دعت إليه صبيحة يوم السبت 19 ماي 2012 أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد منعها من الاعتصام أمام السجن المحلي بسلا.

و قام عشرات من أفراد القوات المساعدة و قوات التدخل السريع و قوات الأمن بزي رسمي و قوات الأمن بزي مدني بمباغتة المحتجين و الهجوم عليهم و فض الاعتصام بعنف شديد أدى إلى إصابات خطيرة وكسور في صفوف عدد من المعتصمين ورغم انسحابهم من مكان الاعتصام بعد التدخل المذكور، إلا أن قوات الأمن طاردتهم لمسافات طويلة عبر أزقة مدينة الرباط و قامت برشقهم بالحجارة كما قامت بكسر زجاج السيارات التي كانت مركونة في الشارع العام.

وتقول اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين إن بعضا من عناصر قوات الأمن قامت بسرقة الأحذية والأفرشة المتبقية في المكان و لوازم الاعتصام من لافتات وأكل...وكذا هواتف نقالة و كاميرات كما أشهرت بعض العناصر الأمنية مسدساتها في وجه مجموعة من المعتصمين أمام أعين المارة واحتجزتهم قرابة 30 دقيقة بإحدى سيارات الأمن الوطني قبل أن تخلي سبيل بعضهم و تحتفظ بالباقين للتحقيق معهم.

وقع ذلك تحت أعين عبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان ومحمد حقيقي المدير التنفيذي للمنتدى والذي دخل في حوار مع مسؤولين أمنيين حيث وعدوا بإمهال المعتصمين مدة 10 دقائق لإخلاء المكان، إلا أنهم لم يفوا بوعدهم وتدخلوا مباشرة بقوة .

الدّولة تواصل العنف وتفك اعتصام السلفيين أمام مجلس "الصبار"

زنقة 20

في خطوة غير متوقعة، استخدمت قوات الأمن من جديد، ليلة أول أمس السبت، العنف ضد اعتصام سلمي كان يخوضه أعضاء اللجنة المشتركة للمعتقلين الإسلاميين، أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، احتجاجا على معاناة العديد من السجناء المضربين عن الطعام داخل السجون.

ولم يسلم من هذا التدخل العنيف قيادي العدالة والتنمية ورئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، عبد العالي حامي الدين، الذي تم دفعه لإرغامه على مغادرة المكان قبل أن ينهال عليه رجال الأمن بالسب والشتم المهين للكرامة الإنسانية.

وهو نفس الأمر الذي تعرض له زميله في المنتدى محمد حقيقي،فيما أسفر هذا التدخل،الذي يأتي بعد بضعة أيام فقط على تصريحات وعد فيها مصطفى الرميد،وزير العدل، بفتح تحقيق في شكاية حول العنف ضد الاحتجاجات السلمية،عن إصابة العديد من المحتجين بكسور واعتقال آخرين.

وأكد حقيقي،أن قوات الأمن أشهرت "مسدسات"في وجه بعض المعتقلين الإسلاميين أثناء تفريقها للمعتصمين أمام نيابة مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد المدير التنفيذي أن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان سيطلب اليوم الإثنين،لقاء مع عبدالإله بنكيران،رئيس الحكومة،فور عودته من إسبانيا،كما قرر المنتدى طلب عقد لقاء مع كل من مصطفى الرميد،وزير العدل والحريات، ومحمد الصبار،الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان،لإثارة موضوع تعنيف قوات الأمن للمحتجين بطريقة سلمية"ما وقع لاينسجم مع السياق الذي تمر منه البلاد وهذا مبرر لفضح سلوكات التعذيب"يقول المتحدث ذاته.

من مصدر مطلع

تدخلت مصالح الأمن بقوة فجر أمس الأحد لفك اعتصام لعائلات المعتقلين السلفيين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان. أعضاء ما يسمى اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين قررت الاعتصام أمام مقر المجلس بعد أن منعت من ذلك أمام السجن المحلي بسلا. مصدر مقرب من اللجنة أكد أن الاعتصام تم بتأييد جمعية حقوقية مقربة من حزب ابن كيران ويرأسها قيادي عوض وزير العدل والحريات مصطفى الرميد على رأسها.

الرميد يمثل أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف
95 دولة ستسائله حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب والجزائر وكوبا وجنوب إفريقيا أكبر الغائبين

يمثل مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، يوم الثلاثاء المقبل، أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العاصمة السويسرية جنيف، لتقديم التقرير الوطني الثاني عن وضعية حقوق الإنسان
في المغرب، في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بعدما كان وزير العدل الأسبق عبد الواحد الراضي قد قدم التقرير الأول في 2008.
وقد طلبت الكلمة لمناقشة التقرير الحقوقي المغربي، في إطار الحوار التفاعلي للدورة الـ19 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 95 دولة، فيما لم تطلب الكلمة الدول المعروفة بخلافها مع المغرب، مثل الجزائر وكوبا وجنوب إفريقيا. وأكدت مصادر مطلعة لـ«المساء» أن «هذه الدول ستقدم بدورها تقارير عن وضعية حقوق الإنسان بها، لذلك فإن صمتها يحكمه منطق: من كان بيته من زجاج فلا يرشق الناس بالحجر».
وينتظر أن تلتئم «ترويكا» -وهي لجنة مشكلة من ممثلي ثلاث دول، هي: بوركينافاسو وبنغلاديش وإيطاليا- لتجميع كل الملاحظات التي تمت إثارتها على هامش مناقشة التقرير المغربي، وتقديمها في تقرير شامل؛ حيث يتم بعد شهر أو شهرين على ذلك اعتماد التقرير من طرف مجلس حقوق الإنسان، ويسمح للدول غير الأعضاء وكذا لمنظمات المجتمع المدني بمناقشة التقرير.
وينتظر أن يوقع مصطفى الرميد، خلال حفل خاص تنظمه الأمم المتحدة، على البروتوكول الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق بمسطرة تقديم البلاغات؛ كما ينتظر أن يلتقي، على هامش أشغال المجلس، بكل من الوزيرة الفيدرالية للعدل والشرطة في سويسرا، وكذا بوزير العدل وحقوق الإنسان التونسي.
وسيرافق الرميد إلى سويسرا وفد حكومي كبيرا يتكون من المندوب الوزاري لحقوق الإنسان وممثلون عن الوزارة الأولى ووزارات الداخلية والخارجية والمالية والتشغيل والتربية الوطنية والعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والصحة والإسكان والاتصال ومندوبية السجون والمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.
كما سيحضر الدورة الـ19 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وعدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، والناشطة في المناطق الجنوبية الصحراوية.

« Nous attendons la réponse de M. Benkirane »

ENTRETIEN Détenu durant 3 ans dans ce qu'on a appelé l'Affaire Belliraj, et gracié en avril 2011, **Mustapha Mouatassim** est aujourd'hui prêt à renouer avec l'activité politique, et n'attend que la permission des pouvoirs publics. Le fondateur du parti Al Badil Al Hadari a bien voulu accorder un entretien au *Soir échos*...

PROPOS RECUEILLIS PAR
REDA MOUHSINE

Mustapha Mouatassim soutient que son parti est de tendance islamo-démocrate et qu'il tend la main à tous les démocrates marocains.

Le Parti Al Oumma de Mohammed Marouani, autre ancien détenu de l'affaire Belliraj a récemment reçu le récépissé de dépôt de la part du ministère de l'Intérieur pour recréer son parti, où en est Al Badil Al Hadari ?
Notre problème n'est pas lié au ministère de l'Intérieur, il l'était avec l'ancien Premier ministre Abbas El Fassi puisque c'est lui qui avait pris la décision de geler les activités d'Al Badil Al Hadari. Le 18 avril dernier, nous avons émis une demande de lever le gel du parti au nouveau chef du gouvernement Abdelilah Benkirane après qu'on se soit assuré que notre parti n'a pas été dissout. Nous attendons donc la réponse de la part de M. Benkirane.

Est-ce que vous communiquez souvent avec Abdelilah Benkirane ?
Lorsque j'ai déposé le dossier auprès du chef du gouvernement, je l'ai livré au secrétariat. Ceci n'empêche pas le fait que je communique de temps à autre avec M. Benkirane. D'ailleurs, tous les ministres du PJD n'ont pas changé leur numéro de téléphone depuis qu'ils ont été nommés.

Vous avez disparu de la scène médiatique nationale, est-ce un choix délibéré ?
Non, je n'ai pas disparu. Je participe souvent à des séminaires et des colloques sur différents sujets. J'ai contribué à différentes activités, que ce soit à Agadir, Meknès ou Casablanca. Seulement, lorsque votre discours est indésirable ou qu'il n'obéit pas à une certaine ligne, vous subissez automatiquement un embargo médiatique, alors que j'avais une idée particulière du processus de réformes engagées au Maroc qui ne plaisait pas forcément aux autorités.

« Je suis un homme politique, je ne m'attache pas aux illusions, et je connais très bien les limites auxquelles je suis confronté. »

Pourtant, à votre sortie de prison, vous aviez accordé une interview à un de nos confrères dans lequel vous étiez très complaisant vis-à-vis du processus de réformes politiques et vous vous déclariez optimiste !
Je suis un homme politique, je ne m'attache pas aux illusions, et je connais très bien les limites auxquelles je suis confronté. Celui qui fait de la politique a deux choix : ou il choisit d'être optimiste en nourrissant de l'espoir sans pour autant croire aux mirages, ou bien il ne fait pas du tout de politique. La politique est l'art du possible.

Êtes-vous inquiété par les services de sécurité ?
Non, depuis ma sortie de prison, je n'ai eu aucune inquiétude, et ce même avant mon séjour en prison. De toute façon, au Maroc, on est tous en liberté provisoire. Quoi qu'il en soit je n'ai jamais changé mes idéaux, ni ma manière de penser.

Que pensez-vous de l'instance chargée de réformer la justice ? Croyez-vous en une indépendance prochaine ?
Je pense que c'est difficile de parler de l'indépendance de la justice, c'est encore prématuré. Mais le fait qu'il y ait une instance constitue à mon sens un pas en avant. Je me réjouis, de même, de la nomination de personnes comme Abderrahim Jamai et Abdelaziz Nouidi, car ce sont des personnes très intègres, et feront très attention aux travaux de l'instance. Mais le travail qui les attend est très difficile.

Avez-vous encore un base militante ? N'avez-vous pas souffert du gel de votre parti ?
Je vous mentirais si je vous disais que le parti n'a pas souffert. Nous avons naturellement été impactés par des années de gel de nos activités. Nos différents bureaux locaux ont été fermés, et ce matin encore (vendredi matin), la wilaya de Fès a demandé à réquisitionner les clés du bureau local de Fès. Concernant les militants, un certain nombre s'est désisté du parti, mais en même temps, il y a de nouvelles personnes qui n'attendent que la levée du gel pour participer à la reconstruction de notre projet politique.

Justement, quel est votre projet politique ? On dit que vous êtes des islamistes à tendance sociale, est-ce vrai ?
On est plutôt des islamo-démocrates et, étant donné cet état de fait, nous tendons la main à tous les démocrates marocains. Concernant le processus de réformes enclenché au Maroc, nous considérons que le pays n'a pas encore entamé, non la transition démocratique, mais le passage vers la démocratie, ce qui est selon moi une nécessité. J'espère personnellement que tout le monde, gouvernants et gouvernés, puissent s'entendre pour arriver à une société démocratique et moderniste, dans son côté créatif du terme.

Voilà environ 4 mois que Benkirane est à la tête du gouvernement, quel bilan en tirez-vous ?
Il est difficile pour moi de juger le bilan de M. Benkirane. Cela ne fait que 2 jours que la loi de Finances a été enfin validée. Je pense qu'il y a du bon et du mauvais dans les actions du gouvernement. J'espère seulement que les ministres du PJD travaillent à réaliser ce pourquoi les Marocains les ont élus. Il faut qu'ils passent aux actes plutôt que de multiplier les effets d'annonce. Par ailleurs, je souhaite remercier M. Benkirane d'avoir accepté la demande du secrétaire général du CNDH, M. Sebbar, et de m'avoir délivré l'autorisation de pratiquer à nouveau mon métier de professeur universitaire. ◆

Morocco this month began its long-promised judicial reform process. A new panel will work to accelerate changes demanded by citizens and judges alike.

The high commission for "comprehensive and profound" judicial reform includes representatives of the judicial, legislative and academic communities, Morocco's King Mohammed VI announced May 8th in Casablanca.

Speaking at a ceremony attended by Prime Minister Abdelilah Benkirane, presidents of both houses of parliament and cabinet members, the king said the reform initiative would include "safeguards for magistrates".

According to the monarch, the panel's forty members, including eight women, will work to develop a national charter that protects "individual and collective rights and freedoms" and sets down operating rules.

Justice Minister and commission member Mustapha Ramid said that "all elements" of the Moroccan judicial system would be discussed.

While the high commission is expected to address revision of the penal and criminal procedure codes, its primary focus will be on guaranteeing judicial independence.

"The independence of the judiciary, relative to the legislative and executive branches", is specified in the Constitution, the monarch noted.

The reform initiative also includes "safeguards for magistrates", he said. The day before the king inaugurated the reform panel, some 1,800 Moroccan magistrates signed a petition demanding independence from the executive branch of government.

"We reiterate our call for an independent judiciary, and in particular, the independence of prosecutors," Yassine Moukhli, the head of the unauthorised Moroccan Magistrates' Club, said after the group unveiled its petition in Rabat.

King Mohammed VI first called for a judicial overhaul in 2009, but reform initiatives attempted since then have been largely viewed as insufficient.

This time around, the monarch is demanding a national charter, with clear objectives, priorities and funding mechanisms.

"

We will involve the maximum number of players in this strategic debate," National Human Rights Council (CNDH) chief and panel member Driss Yazami said.
The commission will examine substantive issues, ranging from code amendments, to the status of judges to simplifying procedures for litigants, he said.
"Citizen expectations are high and the challenge is complex," the CNDH head added.
Justice Minister Mustapha Ramid, who broached the idea of a national dialogue as soon as he was appointed, noted that the goal is to reform the judicial system and modernise the courts to better protect the rights of citizens.
"We will make sure that police action meets the needs of justice," Ramid said.
For parliamentarian and lawyer Mohamed Ansari, the justice minister has "great courage" to attempt the much-anticipated reform process.
"I hope that this time, Morocco achieve its objectives," Ansari said.
Citizens are eager to see the government implement its promises.
"For years, we've been hearing about reforms, but no change has taken place," social worker Chabli Mounia told Magharebia.
"Hopefully this project will work, because people really suffer if they have to deal with the courts," she said.
"There must be safeguards in place to ensure that the citizen can have confidence in justice," Mounia added.

"

بنزكري يعود لبلدته بتسمية ثانوية باسمه حفاظا لذاكرة الحقوقيين

أمس 19:07 0

الرباط– أحمد نبيل/ أطلس نيوز

لم يمحو الموت إدريس بنزكري، رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة، المنتهية ولايتها بوضع توصيات تضمن عدم تكرار ماضي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ذلك ان رفاقه أحيوا الذكرى الخامسة لوفاته ببلدته آيت واهلي بمدينة الخميسات.

وإنتقل وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى بلدية بنزكري، اليوم الأحد لمتابعة المشاريع التي أعطيت إنطلاقتها، وتهم بناء مسجد، ودار الشباب، وثانوية ستحمل إسم بنزكري، تثمينا للعمل الذي أسداه لوطنه المغرب، حينما صالح، مع ماضيهم الأليم، وصالح قرى مهمشة مع أجهزة الدولة ومؤسساتها.

لا أحد كان يعتقد أن المغرب في فترة من تاريخه السياسي سيقفل باب جهنم، حيث كان الإعتقال التعسفي، والإختطاف، والتعذيب، وإنتزاع الإعترافات تحت التهديد، لغة تمهد لأحكام سجنية ثقيلة لأناس سياسيين، وآخرون لم يعرفوا معنى السياسية، لكن ذهبوا ضحية حملة عشواء.

كما سيتم تشييد مركز صحي، ومدرسة ابتدائية بقرية أيت حيدو، حافظا على الذاكرة، كما أوصت بذلك هيئة الإنصاف والمصالحة، وستتبعها مشاريع أخرى في مناطق مختلفة من الريش بالراشيدية، إلى فكيك، والحسيمة، والناظور، ضمانا لتنمية مناطق عانت ويل التهميش، لان شبابها في منتصف الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، كانوا ثوريين، أو يحلمون بالثورة، أو انهم كانوا يحبون العيش الرغيد في ظل الديمقراطية، وحقوق الإنسان.

زاوج القاصرين .. القشة التي ستقصم ظهر المشرع الأسري

سعيد موقـــوش

على هامش إيقاع التعديلات الدستورية لـــ 1 يوليوز 2011، والتي حملت – ولأول مرة – مستجد دسترة مؤسسة الأسرة، وإحداث مجلس إستشاري للأسرة والطفولة (الفصل 32)، وبالموازاة كذلك مع وقع تسونامي المناصفة (الفصل 19) ، فقد شهدت مدونة الأسرة الصادرة في الثالث من فبراير 2004 نقاشات وسجالات فكرية، إنطلقت مع" ضربة المروحة" المتمثلة في الزوبعة التي أثارها الفصل 475 من القانون الجنائي، وذلك في إطار الواقعة المؤلمة التي فجرتها قضية الضحية " أمينة الفيلالي" .

و لم تقف هذه النقاشات في حدود الجمعيات الحقوقية، سواء المحافظة منها أو العلمانية، ولا ببلاطوهات البرامج التلفزية، بل شهدت الواقعة دخول وزارة العدل والحريات على الخط، وذلك من خلال تصريحات وزيرها – خريج دار الحديث الحسنية – السيد المصطفى الرميد,

لتنتقل بعد ذلك هذه الحمى إلى المؤسسة التشريعية، وذلك في إطار مقترح القانون القاضي بتعديل المادتين 20 و 21 من مدونة الأسرة، الذي تقدم به الفريق الإشتراكي بمجلس المستشارين والمتعلق بزواج القاصرين، والذي خصص له المجلس يوما دراسيا يوم 10 أبريل 2012، بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومدير الشؤون المدنية بوزارة العدل والحريات، هذا مع غياب وزيرة التنمية الإجتماعية والأسرة والتضامن.

فهل تشكل إذن كل هذه المؤشرات إرهاصات لما كان يعرف بـــ " خطة إدماج المرأة في التنمية "، والتي ربما ستكون بمثابة القشة التي ستقصم ظهر المشرع الأسري ؟

فبإستقراء مقتضيات مقترح القانون هذا نجد أنه قد حاول الحد من سلطة النائب الشرعي (الأب، الأم ...)، الذي يعمد إلى تزويج القاصر دون إذن القاضي، بحث يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، هذا إلى جانب الحكم ببطلان هذا الزواج، إذ جاء في المادة 20 مكرر من مقترح القانون على أنه : " علاوة على بطلان زواج القاصر دون إذن القاضي، يعاقب النائب الشرعي الذي قام بتزويج القاصر دون إذن القاضي بالحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنتين".

والظاهر من خلال النص الموما إليه أعلاه أنه لن يصمد أمام مقتضيات المادة 16 من مدونة الأسرة، المتعلقة بثبوت الزوجية، والتي حددت أجل خمس سنوات أخرى (أي إلى غاية 3 فبراير 2014) كفترة إنتقالية لسماع دعوى الزوجية، وبالتالي فإن إستمرار المشرع في إعمال المادة 16 من مدونة الأسرة سيفرغ المادة المقترحة من محتواها، وسيتحول حكم بطلان زواج القاصر دون إذن القاضي إلى زواج صحيح، وذلك بالتوسل بمقتضيات المادة 16 من مدونة الأسرة، مما يحول دون تحقق مقصد واضعي المقترح، والمتمثل في الحد من هذه الظاهرة التي تحولت من إستثناء إلى قاعدة . كما أن الحبس على النائب الشرعي الذي يقوم بتزويج القاصر دون إذن القاضي، يظل دون جدوى أمام صعوبة قيام المعادلة الثلاثية المكونة للجنحة (الضرر، النتيجة، العلاقة السببية)، فهل ستحكم المحكمة بإدانة النائب الشرعي بمجرد قيام واقعة " زواج الفاتحة" ؟ أم أنها ستنظر في مدى تحقق القصد الجنائي لدى النائب الشرعي، وكذا إمكانية تواطئه مع الزوج الآخر ؟ ، كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن المقترح أغفل الحالة التي تعقد فيها زيجات القاصرين دون إذن القاضي المكلف بالزواج وكذا دون موافقة النائب الشرعي.

أما عن المقتضى الثاني الذي حمله مقترح القانون فيهم تعديل المادة 21 من مدونة الأسرة، والذي لم يمس بجوهر المادة، بل أضاف فقط بعض اللمسات المتعلقة ببيان القاضي المكلف بالزواج أسباب إمتناع النائب الشرعي عن الموافقة، وذلك ضمن مقرر الإذن بالزواج. هذا مع العلم أن مقترح القانون المتقدم به لم يستجب لمطالب الجمعات الحقوقية والنسائية، والمتعلق بالحد من السلطة التقديرية الواسعة للقاضي المكلف بالزواج ، وضرورة تحديد حد أدنى لزواج القاصرين لا يمكن للقاضي النزول عنه.

وعلى سبيل الختام، فإن هذه المقترحات، سواء المقدمة من طرف السلطة التشريعية، أو من طرف الجمعيات الحقوقية، تفتقر إلى إرادة حقيقية وفلسفة واضحة، مع تسجيل سياسة الإنتقاء والكيل بمكيالين أثناء مرافعة هذه الفعاليات بإسم حقوق المرأة، ففي الوقت الذي يتم فيه حرمان آلاف النساء المطلقات من مستحقات المتعة، وذلك بناء على قرار محكمة النقض رقم 433 الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 2010، نجد أصوات تتعالى، متوعدة بالويل والثبور وعظائم الأمور لعاقدي زيجات القاصرات، وذلك في إطار سياسة "تقطار الشمع على الجروح" .

«جرائم التلفزيون» في قفص اتهام المجتمع المدني

هل تجاوزت برامج الجريمة الخطوط الحمراء في قنوات التلفزيون المغربي؟ سؤال تثيره انتفاضة المجتمع المدني ضد هذه البرامج. بيانات إدانة، انتقادات، وقفات احتجاجية، رسائل مرفوعة إلى مدير القطب العمومي.. كلها تنتقد طريقة معالجة الجريمة في برنامجي "أخطر المجرمين" و"مسرح الجريمة". بل ثمة من يذهب أبعد ويطالب بوقف هذه البرامج. في المقابل تعطي نسب مشاهدة البرنامجين المذكورين صورة أخرى عنهما وتقدم حقيقة واحدة عنوانها الأبرز : المغاربة يقبلون على مشاهدة برامج الجريمة بكثرة. هنا بالذات يكمن الخطر. لكن، ماذا في هذه البرامج يحمل صفة الخطر ويتهمها بتجاوز الخطوط الحمراء؟ هذا ما تحاول المواقف التالية الإجابة عنه.

هل تجاوزت برامج الجريمة الخطوط الحمراء؟

"جرائم التلفزيون" في قفص اتهام المجتمع المدني

قبل أشهر قليلة رفع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رسالة إلى فيصل العرايشي، الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، ينقل له فيها طلب المحكومين بالإعدام بالسجن المركزي بالقنيطرة بوقف برنامج ''أخطر المجرمين'' الذي تقدمه بوتيرة شهرية القناة الثانية. السبب، أن البرنامج قام بإظهار صور هؤلاء المحكومين بالإعدام دون أخذ موافقتهم أو إذن منهم أو من الجهات القضائية المختصة، و لم يراعي بهذا ''الانتهاك'' خصوصيات الأشخاص المعنيين وعائلاتهم، وعلى وجه الخصوص أبناءهم وبناتهم الذين لا بد أن يكونوا تأثروا وعانوا من تبعات بث صور ذويهم.

واقعة غير منفردة أو معزولة. هيئات المجتمع المدني سرعان ما ستنتفض ضد ''أخطر المجرمين'' بدوزيم و''مسرح الجريمة'' بميدي ان تي في، مطالبة بتوقيفهما نظرا لخطورتهما على الأطفال والمراهقين. فإذا كانت مجموعة من الجمعيات المدنية قد أعلنت أنها ستقوم الأسبوع المقبل بوقفة احتجاجية ضد برامج الجريمة بالقنوات المغربية، وأصدرت بيانات من قبل داعية إلى وقفها، فإن الجمعية المغربية لحقوق المشاهدين قد عقدت اجتماعا يوم الثلاثاء الماضي للنظر في عدد من الشكاوى التي تقاطرت عليها من المواطنين بخصوص هذه البرامج.

مصطفـــى بنعلي رئيس الجمعية قال في تصريح لملحق ''إذاعة وتلفزة'' أن الهيئة تنصت باستمرار لنبض المجتمع المغربي وتستجيب لنداءاته. وفي هذا السياق كان ضروريا أن تصغي لاحتجاجات المشاهدين وتدرس شكاواهم بخصوص برنامجي ''أخطر المجرمين'' و''مسرح الجريمة'' ثم تخرج ببيان يترجم انشغالات المشاهدين من دافعي الضرائب.

وحول النقاط التي وردت في لقاء أعضاء الجمعية المغربية لحقوق المشاهدين، قال بنعلي أنه كان ثمة عدة مؤاخذات منها :

* تقديم المجرمين في صورة أبطال من خلال المبالغة في وصفهم بأوصاف إيجابية يكون لها تأثير خطير على نفسية الأطفال والمراهقين الذين يرون في هؤلاء المجرمين نموذجا قابلا للتقليد والاحتذاء.

* عدم مراعاة حقوق النشء في اختيار أوقات البث خصوصا أثناء إعادة بث البرنامجين في نفس القناتين المنتجتين لهما أو في قناة المغربية. ذلك أن الإعادة غالبا ما تكون بعد الزوال حيث غياب أولياء أمور الأطفال ممن لا يُسمح لهم بمشاهدة مثل هذه البرامج.

* الاعتماد على تمثيل الجرائم المرتكبة بتفاصيلها المثيرة مما يجعل من التلفزيون مدرسة لتعلم الجريمة وهو يرشد المراهقين والأطفال للكيفيات والطرق التي تُـــقترف بها هذه الجرائم.

* استعمال خطاب في بحثه عن خلق التشويق والإثارة يعمد إلى استخدام عبارات من قبيل '' لم ينتبه المجرم إلى هذا التفصيل وترك الدليل على جريمته'' (استعمل هذا التعبير في الحلقتين الأخيرتين) وهو ما يعتبر تنبيها لا يجوز استعماله.

أصوات المجتمع المدني سبقها منذ بداية بث البرنامجين المذكورين عدد من الأقلام الصحافية التي نبّهت إلى خطورة هذه البرامج على الأطفال والمراهقين وهي تكيل النقد لهما، خصوصا بعدما أظهرت نتائج قياس المشاهدة تقدمهما واحتلالهما للمراتب الأولى أكثر من مرة، مما يزيد من حدة ناقوس الخطر ويدفع إلى التفكير في ضرورة إعادة النظر في طريقة عرض هذه البرامج على ضوء الانتقادات الوجيهة التي تقدمها قوى المجتمع المدني.

عائلة محكوم في ملف تفجير أركانة تطالب بالتدخل مكتب اسفي

ناشدت عائلة عبد الصمد بطار في اتصال لها بالجريدة، المسؤولين في المجلس الوطني لحقوق الانسان ضرورة التدخل لإنقاذ ابنها ونقله الى المستشفى بعدما ساءت حالته الصحية، نتيجة الاضراب عن الطعام الذي يخوضه مع بقية محكومي أركانة، احتجاجا على ظروف السجن وتلبية مطلب نقلهم وتقريبهم من عائلاتهم ..
بطار حسب محاميه الذي اتصل هو الاخر بالجريدة ، يقول إن وضعيته تفاقمت وبات يرمي دما متواصلا من فمه ، مطالبا كل من له علاقة بالملف بضرورة التدخل ..كما يناشد الاستاذ الصبار القريب من تفاصيل الملف المذكور بحل هذا الاستشكال الطبي، وتسهيل أمر نقلهم لسجن اسفي .

معتصمون في ظروف طبيعية قاسية.....ولا حياة لمن تنادي

ام العلق – اقليم طاطا

تخوض ساكنة مدشر أم العلق التابع لبلدية أقا،عمالة طاطا إعتصاما مفتوحا على الطريق الوطنية رقم 12 (بين أقا 7 كيلومترات وطاطا 53 كلم) منذ 21 أبريل الماضي. وقد عرف هذا المعتصم نصب أزيد من عشر خيام واعتصام مايقارب 200 شخصا من سكان المدشر في ظروف مناخية صعبة (45 درجة من الحرارة، رياح وعواصف رملية..) وقد لجأ سكان أم العلق لهذه الخطوة التصعيدية كرد فعل على سياسة عامل الإقليم عبد الكبير طاحون التي وصفوها بالفاشلة والتي تميزت بالتماطل والوعود الزائفة اتجاه مطالبهم والمتمثلة في جبر الضرر الجماعي والفردي وتعويض السكان مما تعرضوا له من قتل وجرح ونهب جراء هجمات البوليساريو على المدشر سنتي 1980و1981 إضافة إلى توفير حافلة للنقل المدرسي والجماعي، واستفادة الأرامل والمعوزين والمعطلين من بطائق الإنعاش الوطني، وبناء قنطرة ومستوصف وتجهيز النادي النسوي وتوفير سيارة اسعاف وممرض قار بالمدشر. وقد حملت الساكنة مسؤولية مايقع وما سيقع لعامل الإقليم الذي التزم مكانه ولم يحرك ساكنا لحل هذه المشاكل، فلليوم العشرين من انطلاق المعتصم لم يقم أعلى مسؤول في الإقليم بزيارة المعتصم و إطلاع المحتجين على مستجدات ملفهم المطلبي، وهذا ما أثار حفيظة المعتصمين وزاد من حجم الهوة بينهم وبين المسؤولين المحليين فطالبوا برحيل العامل مرددين شعارات قوية ك (مادار والو مادار والو.. طاحون إمشي فحالو/ ارحل ارحل يا طاحون) ورفعوا لافتات

وشعارات معبرة عن مطالبهم ك (بوليزاريو قتلاتنا ..والدولة همشاتنا)، معبرين عن استنكارهم لتجاهل المسؤولين لمطالبهم، ومهددين بخوض أشكال احتجاجية تصعيدية غير مسبوقة .

نشير إلى أن مدشر أم العلق عرف انطلاق الشرارة الأولى للإحتجاجات منذ أواخر فبراير من العام الحالي، حيث شهد المدشر عدة وقفات احتجاجية، ومسيرتين على الأقدام لمسافة 7 كلم إلى مركز أقا، وقطع الطريق الوطنية رقم 12 الشريان الرئيسي للإقليم عدة مرات، ولفترات زمنية محددة، وهو ما أسفر على متابعات قضائية في حق ستة مناضلين تم تقديم شكاية ضدهم تتعلق بالتجمهر بدون ترخيص وشل حركة السير ومنع التلاميذ من الدخول إلى المدرسة.

وفي تطور هام لملفهم المطلبي، راسل سكان أم العلق كل من رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران و وزير الداخلية محند العنصر ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، وقد تضمنت الرسائل تظلم السكان مما وصفوه بغطرسة عامل الإقليم و وقوفه في صف بعض المنتخبين الذين لا تهمهم سوى مصالحهم الشخصية، وطالب سكان أم العلق بإنصافهم وجبر الضرر عنهم مما تعرضوا له من هجمات البوليزاريو على المدشر، وكذلك الإسراع في حل مشاكلهم وتحقيق جميع مطالبهم، فيما عبرت هيئات ومنظمات حقوقية عن مساندتها الكاملة لمطالب السكان، وقد راسل المركز المغربي لحقوق الإنسان، والي جهة كلميم السمارة الجديد السيد عبد الفتاح البجيوي لفتح باب الحوار معهم لمناقشة الملف المطلبي للسكان بحضور مندوب عن المركز و ممثلين للمحتجين. وجدير بالذكر أن الوالي الجديد القديم كان يعمل قائدا على أقا وكان شاهدا على هجومي البوليزاريو على المدشر سنتي 1980 و1981 قبل أن يعين عاملا على طاطا ثم تارودانت وشيشاوة ليعود لإقليم كلميم عاملا عليه ووالياً على جهة كلميم السمارة وقد تسلم زمام الأمور يوم الجمعة 18 ماي الجاري.

Ali Aarrass et le cauchemar carcéral

Ce lundi 7 mai 2012, vers midi, une onde de choc passe sur l'audience du tribunal d'appel de Salé. Ali Aarrass entre dans la salle. Tous les regards se tournent vers lui. Il est pieds nus dans ses pantoufles. Il tient à peine debout. Il ne nous regarde pas, il ne nous salue pas, comme il le fait d'habitude, gentiment. Il tient une bouteille d'eau à la main. De l'autre, il tient un mouchoir devant sa bouche. Un masque vert avec un élastique pend autour de son cou. Il s'installe très vite à la première place libre sur un des bancs, dans le box en verre transparent pour les accusés, qui les sépare du public. Il semble pâle, il n'est pas rasé, son regard fixe le lointain. Après quelques minutes, il met ses lunettes pour regarder qui est dans le public et faire un geste de reconnaissance à ses proches et à ses amis.

L'audience du 7 mai n'aura pas lieu.

Même les juges, qui l'appellent à la barre, constatent que cela ne va pas. Ali se présente avec difficulté devant les juges, où en principe il doit rester debout. Le traducteur et l'avocat lui trouvent une chaise sur laquelle il s'assied, lui, tenant toujours son mouchoir et sa bouteille d'eau. Les juges lui demandent par deux fois s'il est capable d'assurer sa défense. Par deux fois, il répond : « *Non, je n'en ai pas la force, pas même pour parler* ». Le président s'adresse alors au procureur responsable pour les détenus : « *Il nous faut un certificat médical du détenu s'il est malade. Maintenant qu'on n'en a pas, pouvez-vous faire un constat vous-même pendant cette audience et me dire ce que vous constatez de vos propres yeux ?* ». Le procureur refuse : « *Ce n'est pas mon travail, c'est le travail d'un médecin expert* ». Sur ce, les juges décident de reporter l'audience pour raisons médicales au 21 mai. Quand Ali quitte l'audience, entouré par ses gardes, quelqu'un parmi nous crie : « *Libérez Ali Aarrass !* ». Ce cri est repris, spontanément, par tout le monde, tellement la vue d'Ali nous a marqués. Des slogans en arabe, en espagnol et en français, clamant l'innocence d'Ali font trembler la salle. Aucun militaire ou policier n'ose intervenir. Ils savent que ce qu'on a vu pendant cette douzième audience est la goutte qui fait déborder le vase.

L'après-midi, nous accompagnons Farida Aarrass et sa fille jusqu'à la prison de Salé II, où elles rendent visite à Ali. A leur retour, elles nous expliquent l'état de santé d'Ali. Il souffre d'asthme et d'allergies, d'une fatigue et d'un affaiblissement extrêmes. Depuis le mercredi, lui qui a déjà fait trois grèves de la faim en Espagne, est à nouveau en grève de la faim pour protester contre ses conditions de détention. Seul moyen, dit-il, d'être entendu. "*Ne vous en faites pas pour moi*, a-t-il dit à sa famille, *non seulement je suis patient mais en plus je suis innocent. La justice finira par vaincre*".

S'il y a bien des explications médicales pour l'état dans lequel nous avons vu Ali, ce n'est pourtant pas sa maladie, sa fatigue ou son extrême faiblesse qui doivent nous préoccuper. Avec des soins adéquats, son état de santé se remettrait assez vite. Ce qui doit nous préoccuper, ce sont les conditions carcérales extrêmes qui provoquent les maladies. L'état dans lequel se trouve Ali est avant tout l'aboutissement d'une détention de plus de quatre ans dans des conditions extrêmes. Celles-ci doivent nécessairement abimer et même détruire un être humain au niveau physique et psychologique. Ce que nous avons vu, c'est un homme à bout, fatigué et las de la prison, qui nous lance un cri d'alarme sur ce qu'est la prison. A ce sujet, je veux signaler quatre points concernant Ali.

Les effets néfastes de la prison sur un détenu purgeant une longue peine.

Depuis des décennies, les études scientifiques des spécialistes des prisons formulent le même jugement sur les conséquences néfastes, physiques et psychiques, pour tout détenu se trouvant en détention de longue durée. Ce n'est pas que ces détenus deviennent fous. Il s'agit des effets sur l'être humain suite à son adaptation au milieu carcéral malsain. Cette adaptation crée un état « *anormal* », comparé à celui qui existe à l'extérieur des murs (1). Des effets traumatiques apparaissent chez les personnes qui purgent « *une longe peine* ». Ce que signifie « une longue peine » varie selon les spécialistes et selon la perception du détenu lui-même. Le Conseil de l'Europe la fixe à cinq ans. Mais beaucoup de criminologues s'accordent pour dire que toute sentence égale ou supérieure à un an est à considérer comme une longue peine.

La privation de liberté d'un an ou plus agresse peu à peu, insidieusement, le système nerveux. D'où viennent ces effets ? Ils découlent des contraintes, des restrictions et des privations au sein du milieu carcéral. Ceux-ci se situent au niveau de l'espace de circulation, de manque de contacts avec des personnes et des objets, d'échanges verbaux, sexuels, d'association avec d'autres. Il y a la routine, l'obligation de demander une permission pour chaque chose qu'on fait, la perte de l'intimité. Bref, il s'agit des privations sexuelles, sociales, sensorielles, intellectuelles, cognitives et physiques. Les effets néfastes sur les détenus sont les suivants : troubles émotifs, pensées obsessionnelles, modification de la notion du temps, modification de la perception de soi, de sa personnalité en général, de ses capacités intellectuelles. Puis il y a l'ennui et l'anxiété. Un sentiment d'insécurité qui s'installe face au monde extérieur. L'institutionnalisation. Des syndromes psychopathologiques.

La détention en Espagne : l'état d'exception pour les suspects terroristes

La conception et les lois qui doivent protéger la sécurité nationale de l'Espagne datent de l'époque de la dictature de Franco et ils n'ont pas changé depuis.

En plus, et contrairement à d'autres pays européens, l'État espagnol a déjà introduit la première loi antiterroriste moderne dans sa législation en 1978. « Celle-ci définissait le terrorisme de manière très large et procurait un cadre juridique pour les opérations de la police et des paramilitaires dans le Pays Basque. C'était une approche qui ramenait l'Espagne aux temps de la stratégie de la sécurité nationale de l'époque franquiste. Des vagues d'arrestations politiques ont suivi, et le nombre de détenus basques dans les prisons devenait comparable à l'époque franquiste. » (2)

Depuis, des nouvelles lois, qui créent un état d'exception pour tout ce qui est prétendument lié au terrorisme (incluant toute organisation politique, toute intention, toute manifestation pacifique et légale) se sont ajoutées (3). Le traitement des suspects et des condamnés terroristes part du principe que les droits garantis dans la constitution ne valent pas ou seulement en partie pour cette catégorie exceptionnelle.

Ce traitement n'a pas d'égal dans les autres pays européens.
Sur ce qu'il a vécu en isolement dans les prisons espagnoles, Ali a confié à sa sœur : « J'ai toujours des sursauts si quelqu'un apparaît derrière moi, je fais trop souvent des cauchemars qui me font mal et les moments d'angoisse s'intensifient de temps à autre. C'est horrible ! Insupportable ! Cela ne devrait pas exister. Tu ne peux communiquer avec personne, tu ne peux t'adresser à personne, tu n'as jamais quelqu'un avec qui échanger le moindre mot. C'est le silence complet. Les minutes se transforment en heures très longues, les journées semblent être des éternités. On ne peut pas vivre dans la solitude, sans pouvoir discuter avec quelqu'un. La voix perd sa force, tes cordes vocales perdent l'habitude d'émettre des sons… Tu es à la recherche du moindre son externe et pourtant rien ne s'entend comme bruit...Oui même quand tu essaies de prononcer quelques mots, syllabes, tu n'y arrives plus, car comme tu ne parles jamais, tu as beau essayer de parler, ta voix s'estompe. Je me parlais à moi-même ! Je m'adressais des discours, je me racontais des histoires et me posais même des questions, auxquelles je répondais afin de casser la solitude qui au bout d'un moment devient on ne peut plus dure à supporter ! Je me touchais les membres, pour réaliser que j'étais bien là, que j'étais bien vivant, que j'étais bien un humain malgré ces conditions de détention inhumaines et surtout gratuites ! J'ai pendant longtemps senti l'envie de me regarder, puisque je n'avais ni miroir ni rien pour m'observer. A un moment, bien après mon extradition au Maroc et après la torture sauvage qu'on m'a infligée, j'ai remarqué, que dans la cellule sombre dans laquelle j'étais, il y avait à un moment déterminé de la journée, un petit rayon de soleil qui traversait la pièce et ne reflétait que sur une dalle qui paraissait brillante mais très sale sur l'un des murs de ce cachot. Je m'empressais donc de nettoyer cette dalle afin de m'en servir comme miroir au moment précis où le soleil venait se poser dessus. Je me suis finalement légèrement aperçu, ce qui me fit le plus grand bien. Même si l'image n'était pas très claire. Me regarder m'a fait prendre conscience que j'étais bien là, que j'existais.

"La torture au Maroc

Il suffit de relire la plainte d'Ali Aarrass, déposée par ses avocats le 2 mai 2011 et adressée au secrétaire général du Conseil National des droits de l'homme. En voici un extrait (4) : « *À l'arrêt de la voiture qui l'a transporté de l'aéroport , et dès qu'il a mis pied par terre , il (Ali Aarrass) fut surpris de subir injures et calomnies , des coups portés sur plusieurs endroits de son corps par plusieurs individus, déshabillé et introduit dans une chambre noire où il fut soumis à différentes formes de tortures dont les traces sont toujours visibles en plusieurs endroits de son corps, particulièrement aux mains et aux pieds. Ainsi le plaignant a été soumis à plusieurs sessions de torture comportant des coups de bâtons et des gifles donnés par plusieurs personnes, des opérations d'électrocution, l'étranglement en plongeant la tête dans un seau d'eau jusqu'à évanouissement. Après reprise de son souffle et de sa connaissance, il était réassujetti aux mêmes actes ainsi qu'à d'autres formes de tortures comme la privation du sommeil, de nourriture et d'eau, la menace de viol et le viol lui-même à l'aide de bouteilles en verre causant sa blessure dont les traces ensanglantées étaient encore visibles ,lorsqu'il fut présenté devant le juge qui, de son coté, a refusé de les visionner.*

Le plaignant a été soumis aussi à des injections, au bras, administrées par une personne, en robe blanche, vraisemblablement par un médecin car l'injection a été administrée professionnellement dans la veine appropriée, reconnue rapidement et sans hésitation à quatre reprises, à la suite desquelles, le plaignant était, à chaque fois, la proie de crises de démence et d'inconscience. »

La surpopulation dans les prisons marocaines.

Ali se trouve dans une situation où la lutte pour l'espace est permanente. Cette situation déclenche inévitablement des incidents violents entre détenus. Déjà en 2008, après quelques évasions, même Abdelouahed Radi, le ministre de la Justice de l'époque déclarait : « Les pénitenciers, arrivés à saturation, offrent des conditions de vie qui ne répondent pas aux besoins d'une vie digne » (5). Et Moulay Hafid Benhachem, le délégué général de l'administration pénitentiaire : « Aujourd'hui, la capacité d'hébergement ne suffit qu'à la moitié de la population incarcérée. Aujourd'hui, près de 60.000 détenus disposent chacun de moins de 1,5 mètre ». Vous lisez bien : la moitié ! 1,5 mètre (alors que les normes internationales exigent 9 mètres carrés !). La situation ne s'est pas améliorée depuis. Comme le disait Khadija Ryadi, la présidente de l'AMDH, dans une interview en mai 2012 : « La réponse à tous les problèmes du monde carcéral est devenue une question d'immobilier, de construction de nouvelles prisons. Quand on soulève un problème, on vous répond avec les nouvelles règles et normes qui seront mises en application et par des maquettes de nouvelles prisons à construire. Entretemps, la situation au sein des prisons s'aggrave. Également pour les militants politiques et les dossiers à caractère politique, dont fait partie l'affaire Ali Aarrass. Des actes de violence, de vengeance et de torture des détenus sont de retour. Les ONG, qui visitaient les prisons, ne peuvent plus y mettre un pied. » (6)

Je n'ajouterai que deux remarques.

D'abord, cette situation carcérale infernale n'a pas posé le moindre problème de conscience au gouvernement et au parlement belges pour voter un accord à la quasi-unanimité en vue d'expulser les détenus marocains en Belgique vers le Maroc. Cette situation carcérale ne change en rien non plus la politique de principe belge de ne pas s'occuper des détenus belgo-marocains au Maroc. J'ai visité le Consul à Rabat, gentil mais impassible, retranché derrière les règles diplomatiques lui interdisant d'intervenir pour Ali Aarrass et les 70 à 80 autres Belgo-Marocains dans les prisons marocaines. Même en cas de demande humanitaire urgente de s'informer sur la santé d'Ali Aarrass. Les avocats belges ne peuvent pas plaider pour leurs clients belgo-marocains. On peut dire que les Belgo-Marocains sont vraiment traités comme des citoyens de seconde zone, ne disposant ni au Maroc ni en Belgique des mêmes droits qu'un Belge ou un Marocain.

Ensuite, le problème de la surpopulation carcérale au Maroc n'est pas dû au manque de bâtiments. Il est d'abord le produit de l'injustice sociale et l'inégalité criantes dans ce pays. Ce sont ensuite les condamnations à la chaîne par la justice marocaine qu'on a vu à l'œuvre pendant les journées passées au tribunal de Salé. Celle-ci ne manifeste aucun intérêt pour le détenu qui se trouve devant lui, ni pour sa famille, sa situation sociale, ses problèmes dans la vie. Elle condamne, selon les standards à 5, 10 ou 15 ans de prisons, des dizaines d'accusés par jour.

Le mouvement pour libérer Ali Aarrass se devra dénoncer sans cesse le monde carcéral dans lequel Ali a dû et doit continuer à vivre. Jusqu'à sa libération.

Luk Vervaet

في الذكرى 18 لميلاد جريدة صدى تاونات

أحمد المرزوقي يتذكر الحيفي والشيكر في حفل تكريمي له بتاونات

قال» إن شاكيرا وهلتون جون تلقوا تعويضات في ربع ساعة توازي ما تلقاه ضحايا تازممارت في 20 سنة» وقال» إن تاونات حاربت الاستعمار والتهميش وبنت نفسها بشقاء وسواعد أبنائها»

● إعداد: محمد العبادي

قال أحمد المرزوقي في كلمته بمناسبة تكريمه احتفالا بمرور 18 سنة على ميلاد جريدة «صدى تاونات» مساء الجمعة 11 ماي 2012 بدار الشباب الوحدة بتاونات، قال وهو مبتهج بحدث تكريمه،في حقيقة الكلمات تعبير ما بخالجني في صدري، مما سمعته من كلمات جميلة وشهادات أصابتني في الأعماق، أكن لكم كل التقدير بهذا الترحاب الحار وما يثلج صدري هو أن أرى كل من عذبوا لا يذهب عذابهم سدى، نتمنى من أعماقنا مغربا جديدا يطبق فيه ديمقراطية حقيقية لاديمقراطية الرتوش».

وفي معرض جوابه عن سؤال (من مسير الجلسة الزميل أحمد إفزارن الصحافي السابق في إذاعة ميدي1 الدولية) حول إنصاف الدولة المغربية لمعتقلي تازممارت أجاب المرزوقي قائلا» جلست مع أصدقائي لمناقشة تعويضات الدولة فوجدنا أن المغنيين شاكيرا وهلتون جون أخذا قرنا ونصف من التعويضات في ظرف ربع ساعة، فما جنته شاكيرا والتون جون يوازي ما جناه المعذبون في تازممارت لمدة 20 سنة، مشيرا إلى وفاة خمسة من رفاقه بتازممارت دون أن ينتبه لهم أحد، إذ تخلى الجميع عنهم، فمنذ 1994 إلى سنة 2000 كنا نتقاضى أجرا يساوي خمسة آلاف درهم شهريا، فإذا بذلك الأجر يتوقف بمجرد حصولنا على تعويض الدولة الذي تراوح بين 2 و2,5 مليون درهم، اشترينا منزلا وتزوجنا والأغلبية خضعت لعمليات جراحية جد مكلفة والباقي حاولنا استثماره، لكن كان حظنا من نصيب النصابين والمحتالين وهناك من الأصدقاء الآن من لازال عالة على أسرته يعيش مع أمه وزوجته، وهذا ما ينطبق على أهل الكهف. فقد وجدنا بعد الإفراج عنا وتعويضنا ذئابا بشرية تكاثرت حولنا ونهشتنا، ولحد الساعة لازلنا نتفاوض مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولا حياة لمن تنادي، وإلى حد اليوم قررنا خوض وقفة احتجاجية واعتصام وإضراب عن الطعام حتى الموت أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وفي موضوع ذي صلة بمنطقته قال المرزوقي» تاونات بنت نفسها بسواعد وشقاء أبنائها، فرغم التهميش المفروض عليها، فهي تفرض نفسها، من قال تاونات كمن قال غفساي والقرية ...هذه المنطقة التي شهد لها بالكفاح ضد الاستعمار والتهميش، منطقة أعطت الكثير.. لقد كنت مريض طريح الفراش ولما تلقيت دعوة ادريس الوالي ابن هذه المنطقة استجبت له ولبيت له النداء، حيث أحس بحرارة هذا اللقاء والعواطف الجياشة التي تزيدني فخرا وخجلا، هل أنا مدين بهذا العرفان أم لا؟ لست وحدي من كان في تزممارت بل كان العشرات، أغتنم المناسبة لأترحم على الملازم عبد السلام حيفي كان ملازما ميزته الأخلاق والشيم، كان يمثل تاونات في تازممارت، كان صديقا عزيزا، كانت شخصيته تشرف هذه المدينة، مات في ظروف أقل ما يقال عنها أنها همجية، أتذكر الرفيق العزيز الشيكر(هو الآخر ابن الإقليم)، لم يدخل تزممارت لكنه عانى الكثير، أتمنى أن ينصف هؤلاء ويطلق اسمهما على شارع من شوارع تاونات،وأنا أومن أن ذلك سيكون عاجلا أم آجلا».

مدير صدى تاونات ادريس الوالي يقدم هدية لأحمد المرزوقي